

التعليم والحياة العملية

لسنا في شك من أن الغاية من التعليم في مراحله الأولى هي الثقافة العامة واعداد المرء للحياة الى درجة ما ، وان الغاية في المراحل الثانية ترمى الى الثقافة بدرجة أرقى مع تفضية شعبة خاصة من شعب الاقتدار العقلي والعملی ، وان الغاية في المراحل التي تلي هذه هي مقدرة في منحي من مناحي الحياة واستعداد في إحدى شعبها العقلية أو للعملية أو نحو ذلك مما تتطلبه حياة المجتمعات وأنظمتها

ومما يكن من أمر هذه الغايات التي تنشدها في إحدى مراحل التعليم فليست في شك من أن الفرد بعد أن يتم تعليمه المدرسي سيخرج الى الحياة العامة ليقوم بقسط مما تتطلبه من أعباء ومصالح ومرافق ، وهو مع ذلك سيزداد عقلا وعلما في مدرسة الحياة وتجاربها . وربما كان ما سيستفيد من التجارب العملية في الحياة هو الذي يستضيء به ويعتمد عليه ويستمد منه مقدرة صحيحة وفائدة لنفسه وللمجتمع . وربما قنع كثيرون بما لا بد منه من علم قليل فأضافوا اليه من التجارب العملية ما يكمل به استعدادهم لمباشرة الاعمال المنتجة المجدية النافعة ثم يسرون في الحياة فيكون حظهم من النجاح عظيما . وقد يكون معظم رجال الاعمال من هذا النوع

فالتعليم غايته في كل مراحله اعداد الفرد للحياة واقداره على القيام بتصميمه من أعبائها ، وليس في ذاته غاية بل وسيلة للنهوض والاصلاح والانتاج وورق

الافراد والجماعات والشعوب . وان الصلة بينه وبين الحياة متينة ، فهو دعائمها ، ولا فائدة لعلم ليس له في الحياة أثر مباشر أو غير مباشر وانا اذا قطعنا الصلة بين المدارس المختلفة الانواع وبين الحياة ، أو أهملنا المدارس التي تغذى البلاد بالعقول المنتجة العاملة ، أو أكثرنا من المدارس ذات الوجهة النظرية ، أو ازددنا من انشاء مدارس لا تتطلب البلاد من عدد المتخرجين فيها الا قدراً محدوداً ، كان عملنا خالياً من التوازن غير متماسك الاطراف ولا محقق لما تتطلب البلاد في نهوضها ، ان لم يجيء بعكس ما نقصد من اصلاح فترداد عقد الحياة العملية والاجتماعية

فالصلة بين التعليم والحياة العملية مما لا نزاع فيه . وان هذا ليدعو
الى النظر في حقيقة تستدعي التفكير والبحث وهي : (١) هل تنشئ المدارس الكثيرة ونستزيد مما لدينا من أنواعها حتى تكثر جيوش المتعلمين ثم نتركهم بعد تخرجهم يضربون في الارض ويمشون في مناكبها ويسعون في طلب الرزق في خباياها وينقبون في شعب الحياة ليجثوا عن مورد لرزقهم ؟ (٢) أم نوجه اهتمامنا قبل ذلك أو معه الى انشاء المصانع والمتاجر والشركات والمشروعات العامة المنتجة وغير ذلك من الأعمال الاقتصادية النافعة فنكون بذلك قد أعددنا المواد اللازمة للبناء والتجديد والانشاء فيجىء ببناء حياتنا الاقتصادية متيناً محكماً ؟

(١) ان الشق الاول من هذا الموضوع وهو انشاء المدارس والاكثر من المتعلمين لا يجادل فيه أحد ولا يستطيع انسان أن ينكر فضله . ولكن هذه المدارس التي تنشئها اذا لم يكن أمام من يتمون دروسهم

فيها جهات وأبواب مختلفة ينفعون فيها وينتفعون بمواهبهم ليقوموا بقسط من الحياة العملية يفيدهم ويفيد بلادهم ، أو إذا لم ترتبط بها حياة عملية خاصة كان خريجوها عالة على الأمة فيصبحون في قلق على مستقبلهم ، وتضييق أمامهم سبل الحياة إذا لم تنتشلهم المصالح الحكومية فتؤويهم في أحضانها وتضمهم تحت أجنحتها ، وينجم عن ذلك أن تقف آمالهم الا عن الملاوات والترقيات والدرجات ، ونعود الى حيث كنا نمثل مرة أخرى دور حياة التوظيف فترى من المتعلمين الذين أنعموا دراستهم العالية ومن على شا كلتهم نزاحاً على وظائف صغيرة لا تستدرمقاً ولا يزيد راتبها على ما يكسب عامل أو صانع لا عماد له في حياته بعد الله الا يده العاملة

فليس الا كثر من المتعلمين وحده هو الذي يقى البلاد شر الكساد العملى ، ولا ينبغي أن يكون التعليم صكاً لقبض الارزاق ، فتيل الرزق مقرون بالعمل والسعى ، ولا وسيلة لذلك الا اذا كانت لدينا أعمال متعددة ومشروعات اقتصادية واسعة النطاق يتقدم المتعلمون الى ميدان العمل فيها لينال كل نصيبه على قدر سعيه وما قدر له

ومن هذا نرى أن التعليم اذا لم يكن بجانبه حياة اقتصادية متسعة وأعمال كثيرة منتجة يتسابق في ميدانها الشبان العاملون كان أشبه بترجيح احدى كفتى الميزان الى حد الاضطراب واخلال التوازن ، أو بعرض تجارة في سوق لا طالب فيها فلا يكون نصيبها الا الكساد

وان الافراد اذا ما اتجهت همهم وعقولهم الى نوع واحد من فروع الحياة النظرية أو العملية فاكتظ بهم وضائق مسالكه وسدت أمامهم منافذه

فليس في ذلك ما يدعو الى العجب أو الصخب ، فالمرور العذب كثير الزحام اذا لم يوجد غيره . وان الفرد اثمه على نفسه اذا هو ضيق دائرة سعيه وحدد مدى نظاره الى مستقبله ، وان كنا لا ننكر أن ذلك مما يؤثر في المجموع ، ولا نقصد كذلك ان نخلى الافراد من لوم اذا ما تقاصرت همهم وفرت عزائمهم فضاقت بهم البلاد بما رحبت — ولكننا لا نريد أن نتجاهل حقيقة واقعة جديرة باهتمام سرائنا واثريائنا ومفكرينا وتلك هي قلة موارد الانتاج في البلاد وضيق نطاق المشروعات الوطنية الاقتصادية المشرقة التي تدر الخير والرخاء . فانا نعلم علم اليقين اننا في كثير من شؤوننا الى حد كبير عالة على ما تنتج الممالك الاخرى وما تخرج ايدي ابنائها وما تبتكر عقول المفكرين فيها وعلى كثير من المصانع والمتاجر والشركات التي بين ظهرانينا في معظم مرافق حياتنا . فليس لنا في عالم الصناعة أو التجارة أو الاقتصاد أو الشركات أو تدبير الأموال — اذا استثنينا تلك المشروعات الجليلة التي قام بها بنك مصر — أو اخراج ما تحتوى بلادنا من رزق وثمار ما تفخر به في عالم الاقتصاد والانتاج الا قليل .

فلا استمرار في تجميع المتعلمين وارسالهم الى ميادين خالية من الموارد الانتاجية بلا عدة ولا ذخائر ليس الا زيادة في عقد الحياة

(٢) يبقى امامنا الشق الثاني من الموضوع وهو الاهتمام بالحياة العملية الانتاجية والاكتثار من المشروعات الاقتصادية . ولسنا في شك من فائدة هذا وضرورته لتلافي الازمات المالية والعملية والحيوية في ثروتنا واعمال شبائنا وموارد حياتنا

فالمشكلة التي أمامنا ليست مشكلة مدرسية أو تعليمية فحسب وإنما هي أيضاً مشكلة اقتصادية ولا بد حلها من تعاون رجال التعليم ورجال الاقتصاد . أما وزارة المعارف فهي مجدة في الإصلاح والتجديد . وأما الجانب الاقتصادي فإنه يتطلب عناية وهمة وتفكيراً . يتطلب إدارة ذات سلطة واسعة وأموال كثيرة وبذلك نأمن الحيرة فيما نصنع بانبائنا المتعلمين .

ولقد حدثنا الاستاذ « كليرك » الاستاذ بجامعة كولومبيا الذي زار مصر في أواخر أكتوبر الماضي في شؤون التعليم في اجتماع دعته اليه نقابة المعلمين فكان مما لفت نظري من عباراته الموازنة بين صلة التعليم بالأعمال الحيوية عندنا وفي أمريكا . فقد قال الاستاذ أن الحال في أمريكا على العكس

مما عندنا الآن من حيث العرض والطلب . فالشبان في مصر يتمون دروسهم فتواجههم مشكلة العمل الذي يشتغلون به فلا يجدون أبواباً كثيرة مفتحة أمامهم . أما في أمريكا فالأعمال الخارجية الانتاجية لكثرتها تغري المتعلمين فتحملهم على مغادرة معاهد التعليم قبل إتمام الدراسة والمشكلة هي في المسائل التي تحمل الشبان على الاستمرار في المدارس إلى أن يتموا دروسهم ! ! فشتان بين الحالين .

ومما يجدر بنا أن نتذكره في هذا الصدد أن موارد الانتاح في بلادنا اذا قسمت على الافراد أسفرت النتيجة عن نصيب ضئيل لكل فرد . وإن الفلاح والصانع والعامل وغيرهما اذا ما اتسعت أمامهم مطالب الحياة وامتدت آمالهم وفكروا في ترقية شؤونهم الاجتماعية فإن الثروة الحالية

في البلاد لن تقي بمطالبهم .

ولسنا في شك من ان الحال ستتغير في السنوات القريبة الآتية حين تمحي الامنية وتستنير العقول وترفع عن الابصار غشاوة الجهل التي تحجب مظاهر الحياة وتضييق دائرتها . فاذا عسى أن تكون الحال اذا لم تكن موارد الانتاج موفورة ؟ وماذا أعدنا لا لقاء كل ذلك ؟

من كل هذا يتضح ان حياتنا الاقتصادية تتطلب اهتماما وعناية حتى نهض فتنهض البلاد ويمجد شبعتها وابناؤها المتعاملون الميدان العملي امامهم واسعا . وهذا الاهتمام يتحقق بشيئين

اولهما : العناية بالتعليم الصناعي في درجاته وانواعه المتعددة

وثانيهما : مشروعات اقتصادية وصناعية كثيرة تعتمد على رؤوس من الأموال ومن الرجال . أما رؤوس الأموال فامرها يهون اذا صحت الهمم واتجهت القلوب الى الاصلاح الجدى واخلصت في انهاض المشروعات النافعة . وأما الرجال المفكرون فلدينا منهم عدد تستطیع البلاد أن تعتمد عليه في ذلك . على أنه لو دعت الحال الى استخدام الاختصاصيين والفنيين من الأجانب فلا يضيرنا الانتفاع بهم الى حين

ويبقى بعد هذين الشيئين شيء ثالث لا بد منه لنجني ثمار مشروعاتنا الاقتصادية والصناعية . وهو أن نعمل ما يزيد الاقبال على مصنوعاتنا الوطنية ومتاجرنا ونهتم بما يكفل لها الرواج والمزاوجة الناجحة . وهذا يتطلب التفكير في نظام المكوس (الجمارك) ومقدار ما يجبي من الضرائب على البضائع الصادرة والواردة وغير ذلك مما نحصى به صناعتنا وتجارتنا حتى

نضمن الاسواق الرابحة .

وربما جال بالخطر أن بلادنا زراعية وليس في الاستطاعة أن نهض فيها بالمشروعات الصناعية أو التجارية . ولكن هذا الظن لا يقوم عليه دليل . فأمامنا تقرير لجنة الصناعة والتجارة الذي وضعته اللجنة التي انشئت بقرار من مجلس الوزراء في ٨ مارس سنة ١٩١٦ وهو حافل بالاقتراحات النافعة والمشروعات القيمة الجليلة . وإن القارئ إذا رجع إلى هذا التقرير وجد فيه من دقة البحث ما لا يبقى معه مجال للشك في أن لدينا من الأعمال التجارية والمشروعات الصناعية والاقتصادية ما يجيء بخير وفير على البلاد .

وأمامنا أيضا مثل صغير هو الصناعات الوطنية على ضيق نظامها

وهبوط نطاقها وعدم ارتكازها على أساس متين من عقل وعلم ومال . فإنها على الرغم من ذلك قد سارت حيناً من الزمن ولا تزال تكافح في ميدان المزاحمة وتخطو على قدر ما تستطيع في مجاراة التهوض الحالى إلى درجة ما ،
 على كثرة ما أمامها من عقبات وضعفت ما تركز عليه من دعائم وقلة
 الوسائل التي تكفل لها الرقي والثبات في ميادين العمل . وما الفضل فيما لهذه
 الصناعات من شأن على ضآلته إلا للصناع المصريين الذين كالجوا بمجدهم وجهودهم الفردية دون تعليم مدرسى أو إرشاد حكومى أو معونة من غنى
 ترى وإن هذه الصناعات لو وجدت رءوس الأموال الكافية والاسواق
 الرابحة لامت وارتقت وكان للبلاد منها مورد اقتصادى نافع وبذور صالحة
 لثمار يانعة مفيدة .

وغاية ما أريد أن أسطر في هذه الكلمة أن الحياة العالمية المدرسية والحياة الخارجية الانتاجية يجب أن يسيرا جنباً الى جنب تشد أحدهما أزر الأخرى حتى يحصل التعادل في ميدان العرض والطلب فنأمن شر الكساد والازمات الاقتصادية وإن نهوضنا العملي في ميادين الانتاج يكون ثابتاً قوى الدعائم إذا ارتكز على الأشياء الآتية وهي :

رءوس الأموال — رءوس الرجال

الأيدي العاملة العاقلة — الاسواق الاقتصادية الرائجة

وفوق كل هذا يجدر بنا في وضع الخطط الدراسية والمناهج أن نوفق بين التعليم والحياة ولا نكثر من ملء المناهج بما لا يحتمله عقل المتعلم وما لا يقوى على هضمه والاستفادة منه ، فليس لذلك من أثر سوى طمس المواهب في أبنائها واتخاذ القوى في ريعانها

ومما يدعم كل هذا أن تكون أساليب التعليم قوية مثمرة . تنمية للمقدرة العقلية والعملية غير مرتكزة على الاستظهار العقيم والالفاظ الجوفاء ، وأن تكون الامتحانات المدرسية والعامية عوناً للتعليم الصحيح ومرشداً الى أمثل الطرق في الدرس والتحصيل والاستعداد للحياة

وبعد . فحياتنا العملية تتطلب دعائم قوية ثابتة وإساساً متيناً من مال ورجال وعزائم صادقة تتعاون على خير وجوه الإصلاح الاقتصادي حتى تنقلب على ما يعترضنا من صعاب ونجنى من سعيها وجهودنا خير الثمار

عبد الحميد حسن

المدرس بدار العلوم